الصراع العربي ـ الصهيوني

جذوره، ومساره، واحتمالاته المستقبلية

مركز دراسات الوحدة العربية

٤٧
أوراق عربية

شؤون سياسية (١٠)

الصراع العربي ـ الصهيوني

جذوره، ومساره، واحتمالاته المستقبلية

عوني فرسخ

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

فرسخ، عوني

الصراع العربي ـ الصهيوني: جذوره، ومساره، واحتمالاته المستقبلية/ عوني فرسخ.

٣٢ ص. ـ (أوراق عربية؛ ٤٧. شؤون سياسية؛ ١٠)

ISBN 978-9953-82-601-1

١. الصراع العربي ـ الإسرائيلي أ. العنوان. ب. السلسلة.

320.956

العنوان بالإنكليزية

Arab-Israeli Conflict:
Roots, Development and Future Prospects
A'wni Farsakh

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت، فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز

الطبعة الأولى
بيروت، أيار/ مايو ٢٠١٣

المحتويـات

مقدمة ٧

أولاً : الاستراتيجية الاستعمارية لإدارة الصراع
مع الأمة العربية ٨

١ ـ هرتزل وصياغة الاستراتيجية الصهيونية
في مؤتمر بازل ٩

٢ ـ وعد بلفور يؤسس لدولة صهيونية
برعاية الانتداب البريطاني ١١

ثانياً : الممانعة والمقاومة مضمون الاستجابة العربية للتحدي ١٣

ثالثاً : الكتاب الأبيض البريطاني لسنة ١٩٣٩ ..... ١٧

رابعاً : السؤال التاريخي للمحرقة النازية «الهولوكوست» ١٧

خامساً : دور أمريكا الاستراتيجي
في الصراع العربي ـ الصهيوني ١٨

سادساً : تعريب القضية الفلسطينية وتدويلها ١٩

سابعاً : لماذا كانت الحرب محسومة والنكبة محتومة عام ١٩٤٨ ..... ٢١

ثامناً : تداعيات نكبة ١٩٤٨ فلسطينياً وعربياً ٢٣

تاسعاً : صعود دور مصر
في الصراع العربي ـ الصهيوني وتغييبه ٢٦

عاشراً : تحوّلات منظمة التحرير الفلسطينية والعمل الفدائي ٢٩

حادي عشر : احتمالات مستقبل الصراع التاريخي
العربي ـ الصهيوني ٣١

مقدمة

لم يكن لمواطني فلسطين منذ بداية العمران الإنساني قضية خاصة بهم، ولا ما يميزهم من محيطهم، وكانوا، ولا يزالوان، شديدي الاندماج في نسيجه المجتمعي يشاركونه أصوله السلالية ولغته وثقافته وقيمه وأنماط سلوكه والدين الشائع فيه. ولقد شاع في الأدبيات العربية القول بأن «القضية الفلسطينية» إنما هي «القضية المركزية» للأمة العربية تعبيراً عن مضمون الصراع الذي فرض عليها مواجهته على جبهة فلسطين. وهو قول يتناقض تناقضاً تاماً مع الطروحات القائلة «نقبل بما يقبله الفلسطينيون» في محاولة التنصّل من تبعات التصدي لعدوان إسرائيل، تحسباً من ردّ فعل رعاتها على جانبي الأطلسي. وكذلك الادعاء بقدرة شعب فلسطين على تقديم الاستجابة الفاعلة للتحدي الصهيوني وحده، بإمكاناته وقدراته الذاتية، أو أنه وحده كشعب أو كقيادة يملك حق تقرير مستقبل فلسطين.

صحيح أن الشعب العربي الفلسطيني مستهدف بوجوده في وطنه، ولكنه لا يواجه تحدياً وطنياً خاصاً به وحده، وإنما تحدياً قومياً عاماً، لأن الغاية المستهدفة من اقتلاعه وإحلال مستوطنين صهاينة محله إنما هي إقامة حاجز بشري غريب يفصل بين مصر والمشرق العربي، ليكون مانعاً للوحدة العربية، وكابحاً لفعالية مصر القومية في توحيد الوطن العربي وتحديثه، لإبقاء الشعوب العربية أسيرة التجزئة والتخلف والتبعية لكي يتواصل استغلال وطنها موقعاً وأسواقاً وموارد وقدرات بشرية.

وعلى مدى تاريخ المنطقة احتلت فلسطين أهمية فاقت كثيراً إمكاناتها المادية وقدراتها البشرية، بتأثير عاملين متفاعلين: موقعها الجغرافي بوصفها الجسر الواصل والفاصل ما بين مصر ووادي الرافدين: دجلة والفرات، مركزي أهم

حضارات المنطقة، ولمكانتها القدسية عند المسلمين والمسيحيين واليهود. وعلى مدى القرون دفع مواطنو فلسطين غالياً، ثمن موقع بلادهم وقدسية أرضهم. ويكفي التذكير بأن القدس هدمت وأُعيدَ بناؤها قرابة اثنتين وعشرين مرّة لإدراك أن عملية التهويد الجارية فيها لا تعدو كونها جائحة عابرة في تاريخ شعب تمرس بالصعاب ولم تَنَل منه الصعاب.

أولاً: الاستراتيجية الاستعمارية لإدارة الصراع مع الأمة العربية

يُعَد نابليون أول من طرح فكرة استعمار فلسطين باليهود، عندما دعا في ٤/ ٤/ ١٧٩٩ لهجرتهم إلى فلسطين لإقامة دولتهم برعاية فرنسا. وذلك بعد أن فشل في اقتحام عكا وتبين فشل غزوته لمصر، وأدرك عجزه عن اكتساب ولاء أي جماعة عربية، مسلمة كانت أو مسيحية. وفي أعقاب توقيع اتفاقية لندن عام ١٨٤٠، تلقّى بالمرستون، وزير الخارجية البريطانية، رسالةً من المليونير اليهودي البريطاني روتشيلد في آذار/ مارس ١٨٤٠ تضمّنت ما نصّه: «إن هزيمة محمد علي وحصر نفوذه في مصر ليست كافية، لأن هناك قوة جذب بين العرب، وهم يدركون أن عودة مجدهم القديم مرهونة بإمكانية اتحادهم واتصالهم. وإننا لو نظرنا إلى هذه البقعة من الأرض فسوف نجد أن فلسطين هي الجسر الذي يوصل بين مصر وبقية العرب في آسيا. وكانت فلسطين دائماً بوابة الشرق. والحل الوحيد هو زرع قوة مختلفة على هذا الجسر وفي هذه البوابة، لتكون هذه القوة بمثابة حاجز يمنع الخطر العربي ويحول دونه. والهجرة اليهودية إلى فلسطين تستطيع أن تقوم بهذا الدور[1]».

وكانت بريطانيا قد تقاضت لقاء ردّ جيوش مصر بقيادة إبراهيم باشا عن الأناضول وإنقاذها العرش العثماني حق «حماية» يهود الإمبراطورية العثمانية. وكانت قد افتتحت عام ١٨٣٨ قنصلية في القدس وجعلت من مهام القنصل اعتبار حماية اليهود المهاجرين للمدينة المقدسة واجباً من واجبات الدولة، وموافاة

(١) محمد حسنين هيكل، **حديث المبادرة** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٧٩).

الخارجية البريطانية بتقارير دورية عن حالة اليهود في فلسطين[٢]، وصدر في حينها «فرمان» عثماني يجيز لليهود امتلاك الأراضي في القدس، منهياً المنع الذي كان قائماً منذ عام ١٣٥ بعد قمع آخر تمرد يهودي في المدينة زمن الرومان.

وفي عام ١٨٥٢ أسّس القنصل البريطاني في القدس جيمس فين «جمعية تشجيع العمل الزراعي اليهودي في الأراضي المقدسة» من أجل تمكين الاستيطان اليهودي فيها. كذلك أقام القنصل الأمريكي واردور كريستون في العام نفسه مستعمرة زراعية يهودية، معتبراً إياها «البداية الأولى لفلسطين الجديدة حيث ستقيم الأمة اليهودية وتزدهر»[٣]، وفي عام ١٨٥٤ أنشأ المليونير اليهودي البريطاني موسى مونتفيوري مستوطنة باسمه في ضواحي القدس.

واضح ممّا سبق أنّ أبرز الشخصيات المالية اليهودية كانت في أواخر القرن الثامن عشر والنصف الأول من التاسع عشر تعرض خدماتها على أركان الاستعمار الأوروبي عارضةً العمل على تهجير اليهود من أوروبا إلى فلسطين ليشكّلوا حاجزاً بشرياً غريباً فاصلاً بين مصر والعرب في آسيا ليكون مانعاً للوحدة العربية. ومع أن المصالح الاستعمارية كانت هي الدافع الأول لقوى الاستعمار في طرح فكرة المشروع الصهيوني وتبنيه ورعايته إلا أن الحافز الديني لم يكن غائباً، إذ وظفت في الدعوة للمشروع نبوءات التوراة باندفاع المؤمنين بها في دعمه من منطلق إيماني، متصوّرين أنهم بالمساعدة على تجميع اليهود في فلسطين يعجلون بالعودة الثانية للسيد المسيح.

١ ـ هرتزل وصياغة الاستراتيجية الصهيونية في مؤتمر بازل

كانت روسيا وشرق أوروبا قد شهدتا مع بداية تحولهما الرأسمالي مطلع القرن التاسع عشر تنافساً حاداً في أوساط برجوازياتها الصغيرة، التي يشكّل

---

(٢) جوزيف حجار، **أوروبا ومصير الشرق العربي: حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية**، ترجمة بطرس حلاق وماجد نعمة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦)، ص ٢٣١.

(٣) صادق جلال العظم، **الصهيونية والصراع الطبقي** (بيروت: دار العودة، ١٩٧٥)، ص ٥٦.

اليهود نسبة فيها. وهو ما أذكى مشاعر «معاداة السامية» وضاعف من هجرة اليهود إلى غرب القارة. ما شكّل قلقاً عند اليهود المندمجين في مجتمعات أوروبا الغربية، وولّد لديهم تطلّعاً لإيجاد حلّ لما اعتبروه «المسألة اليهودية» خارج أوروبا. وفي هذا المناخ أخذت تظهر إرهاصات صهيونية داعية للهجرة إلى فلسطين، باعتبار ذلك هو الطريق الفاعل لتحقيق الخلاص اليهودي.

ولقد تميز تيودور هرتزل بوضعه عام ١٨٩٦ كتاب **الدولة اليهودية** متضمّناً برنامجاً استعمارياً واضحاً، وإعطائه الحركة الصهيونية بعدها السياسي وطابعها الحركي. فنجح في العام التالي بعقد أوّل مؤتمر صهيوني في مدينة بازل السويسرية، الذي وضع «برنامج بازل» ليكون الوثيقة النظرية الأولى للحركة الصهيونية متضمناً أربعة أهداف.

أ ـ العمل وفق خطة محددة لاستعمار فلسطين بواسطة اليهود زراعياً وصناعياً.

ب ـ العمل على إنشاء مؤسسات يهودية تمثل جهود اليهود وتربطها وتجمعها من أجل إقامة الدولة اليهودية.

ج ـ العمل على تحريك الروح اليهودية والضمير اليهودي بما يوقظ العاطفة الوطنية اليهودية ويحقّق الوعي بها.

د ـ العمل على تحقيق الأهداف الصهيونية بما فيها إحياء اللغة والثقافة والآداب العبرية.

وتشكّلت في نهاية المؤتمر «المنظمة الصهيونية العالمية» لتنفيذ «برنامج بازل» من رئيس ونائب رئيس ومكتب توجيه مركزي ولجنة تنفيذية والمؤتمر الصهيوني العام الذي يتولى السلطة التشريعية. وبذلك امتلكت الحركة الصهيونية كامل مؤسسات العمل السياسي.

وكان هرتزل يدرك محدودية قدرات الحركة الصهيونية وفعالية الجوالي اليهودية النافذة في العواصم الأوروبية، وعليه أكد حتمية الاعتماد على قوى الإمبريالية ومخاطبة الدول الاستعمارية بأن من مصلحتها توظيف معاناة اليهود في خدمة مصالحها التوسعية وتطلعها إلى أسواق جديدة. ومستخدماً في حديثه عن المشرق العربي المزاعم الاستعمارية ذاتها بتصويره «دولة

اليهود» على أنها ستشكل جزءاً من متراس أوروبا في آسيا، يكون مخفراً أمامياً للحضارة ضد البربرية[٤].

ومن بين أنشطة هرتزل الجديرة بالإيضاح فشله في محاولة شراء أراضي فلسطين من السلطان العثماني عبد الحميد الثاني الذي رفض التفريط بالمقدسات الإسلامية. غير أن الصهاينة، بدعم بريطاني وباستغلال فساد الجهاز الإداري العثماني، تمكنوا من إيجاد بؤر استيطانية في فلسطين زمن عبد الحميد، وهو النشاط الذي تضاعف بسيطرة غلاة الطورانيين على السلطة بعد الانقلاب العثماني عام ١٩٠٨.

ويحتل دايفيد بن غوريون موقعاً متميزاً بين الآباء المؤسسين للمشروع الصهيوني، فهو أوّل من دشّن سياسة «الفصل العنصري» التي اعتمدتها الحركة الصهيونية في فلسطين التي هاجر إليها عام ١٩٠٦. وأثناء إقامته المؤقتة في الجليل عمل على تشكيل حرس صهيوني لحراسة المستوطنات الناشئة بدلاً من الحراس الشركس والبدو، كما عارض الاستعانة بفلاحين عرب تحت شعار «العمل العبري»[٥].

٢ ـ وعد بلفور يؤسس لدولة صهيونية برعاية الانتداب البريطاني

ما إن لاحت مؤشرات انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى حتى وجّه وزير خارجية بريطانيا آرثر بلفور رسالة رسمية إلى جيمس روتشيلد راعي الحركة الصهيونية، تضمّنت ما نصّه: «إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وسوف تبذل قصارى جهدها من أجل تسهيل تحقيق هذا الهدف.

وكان الرئيس الأمريكي ويلسون قد أقرّ صيغة «الوعد» قبل إصداره، ما رجّح كفّة مؤيديه في مجلس الوزراء البريطاني. فيما أقرّته الحكومة الفرنسية في

---

(٤) ثيودور هرتزل، **دولة اليهود: محاولة لإيجاد حل حديث للمسألة اليهودية** (بيروت: مركز الأبحاث العربية، ١٩٩٧)، ص ٤٩.

(٥) شبتاي تبيت، **بن غوريون والعرب**، ترجمة غازي السعدي (عمّان: دار الجليل، ١٩٨٧)، ص ٣١ ـ ٣٢.

١٤/ ٢/ ١٩١٨ والإيطالية في ٩/ ٥/ ١٩١٨. وبذلك غدا الوعد مؤيداً من الدول الأربع الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الأولى. وألاحظ أن «الوعد» انطوى على تزوير تاريخي بوصفه اليهود «شعباً» فيما هم ليسوا كذلك، وإنما يعودون إلى أصول شتّى متعدّدة[٦]، ثم إنه أهدر الانتماء الوطني للشعب العربي الفلسطيني بوصفه مجرد «طوائف غير يهودية»، ولم يعترف له بحقه المشروع في تقرير مصيره، في الوقت الذي كان يمثّل ٩٢,٨ بالمئة من سكان فلسطين، وهو وحده صاحب الوجود الطبيعي والتاريخي فيها.

وفي ٢٣/ ١٢/ ١٩٢٠ توصلت بريطانيا وفرنسا إلى رسم حدود فلسطين، وكانت تلك المرة الأولى في تاريخها التي تقوم فيها حدود بين فلسطين ومحيطها العربي. ثم عدلتا الحدود المتفق عليها استجابة لطلب الصهاينة المؤيد بريطانيا، بضمّ بحيرة طبرية، وقرية الحِمّة ـ الواقعة على نهر اليرموك ـ إلى فلسطين، وتوسيع سهل الحُولة، ومدّ الحدود شمالاً لتشمل جميع منابع نهر الأردن، بما في ذلك نهر دان ـ تل القاضي، واستقرّت الحدود نهائياً عام ١٩٢٦.

وفي ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٢ أصدرت «عصبة الأمم» صك انتداب بريطانيا على فلسطين، مضمِّنةً إياه نصّ «وعد بلفور» وقد نصّت المادة الثانية منه على أن تضع الدولة المنتدبة فلسطين في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية بما يضمن إنشاء «الوطن القومي اليهودي»، فيما نصّت المادة الرابعة على الاعتراف بوكالة يهودية ملائمة لأداء المشورة في إدارة فلسطين. وبذلك تكون «عصبة الأمم»، لم تقرّ فقط ما انطوى عليه «وعد بلفور» من تزوير تاريخي وإهدار الانتماء الوطني للشعب العربي الفلسطيني وحقوقه السياسية، خاصة حقّه في تقرير المصير.

---

(٦) في تفنيد الادعاء بـ «الشعب» اليهودي الواحد كتب المؤرخ الإسرائيلي شلومو ساند يقول: «لا أعتقد بأنه كان هناك في أي زمن مضى شعب يهودي واحد، مثلما لم يكن هناك شعب مسلم واحد. إن الذي وحّد اليهود على مرّ التاريخ هو مقوّمات عقائدية قويّة وممارسة طقوس غارقة في القدم. ولكن مثلما نعرف جميعاً لا موطن للإيمان، وخلافاً لذلك فإن الشعوب ينبغي أن يكون لها وطن. لذلك اضطرّت الصهيونية إلى تأميم الديانة اليهودية وتحويل تاريخ الجماعات اليهودية إلى سيرة شعب إثني».

انظر: شلومو ساند، **اختراع الشعب اليهودي**، ترجمة سعيد عياش (رام الله: [د. ن.]، ٢٠١١)، ص ١٠.

وفي زمن الانتداب، وبدعم وتشجيع السلطة المنتدبة، استكمل الصهاينة إقامة مؤسساتهم: الوكالة اليهودية، والهستدروت (الاتحاد العام لعمال إسرائيل)، وصندوق تأسيس فلسطين (الكيرين هايسود) والهاغاناه (منظمة الدفاع العبرية في أرض إسرائيل). كما حصل «روتنبرغ» على امتياز توليد الكهرباء من مياه بحيرة طبرية ونهر اليرموك، وأُعطي الصهاينة امتياز استثمار أملاح البحر الميت، والاستيلاء على ٣٠٠ ألف دونم من أملاك الدولة، بالإضافة إلى تسهيلات شراء الأراضي وإقامة المستوطنات.

ثانياً: الممانعة والمقاومة مضمون الاستجابة العربية للتحدي

حين بدأت الهجرة اليهودية لفلسطين أواخر العهد العثماني كانت الفجوة الحضارية واسعة بين الصهاينة ذوي الخلفية الأوروبية والمجتمع العربي المتخلّف المعرفة والوعي. وفي فلسطين كان الإقطاعيون وكبار الملاك والدولة يحوزون غالبية الأراضي الخصبة. ولقد أدى بيع بعضهم للأراضي وقيام الدرك بإخلاء الفلاحين من الأرض المباعة إلى صدام بينهم وبين المستوطنين والدرك، كما حدث بين فلاحي الخضيرة وملبس من جهة، ومستوطني بتاح تكفاه عام ١٨٨٦[٧] ما أسهم في تسريع الوعي على الخطر الصهيوني، الأمر الذي أسهمت به أيضاً صحف القاهرة وبيروت ودمشق، والصحافة الفلسطينية الناشئة، خاصة «الكرمل» لنجيب نصار.

وفي مواجهة الاحتلال البريطاني لفلسطين وإعلان وعد بلفور، تشكّلت في القدس ومعظم المدن لجان وطنية باسم «الجمعية الإسلامية المسيحية» التي توحّدت في «المؤتمر الوطني الفلسطيني»، وانتخبت «لجنة تنفيذية» برئاسة موسى كاظم الحسيني. وقد رفض المندوب السامي الاعتراف باللجنة كممثلة للشعب العربي الفلسطيني، وكذلك فعل وزير المستعمرات ونستون تشرتشل عندما استقبل أعضاءها بالقدس في ٨/ ٣/ ١٩٢١. كما لم يستجب لطلبهم إقامة حكومة مسؤولة أمام برلمان منتخب. وعليه رفضت الشخصيات الوطنية المشاركة

(٧) بهجت أبو غربية، **في خضم النضال الوطني الفلسطيني** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣)، ص ١٠.

في عضوية «المجلس التشريعي» الذي اقترحته الحكومة البريطانية معطياً المندوب السامي سلطة قبول قراراته وإلغائها في تشويه مفضوح للديمقراطية.

وكانت بريطانيا قد نجحت منذ عام ١٩٢٠ في زرع الخلاف بين أعيان القدس الذي امتد إلى عموم فلسطين، بحيث تشكلت كتلة وطنية بزعامة محمد أمين الحسيني ـ المفتي فيما بعد ـ وأخرى معارضة بزعامة فخري النشاشيبي. وأدى الشباب دوراً في ترجيح كفة الوطنيين في عضوية «المجلس الوطني الأول». غير أن المجالس السبعة، التي توالى تشكيلها بين عامي ١٩٢١ و١٩٢٨ لم تجاوز بتركيبتها الطبقية إصدار بيانات رفض السياسة الاستعمارية وإرسال العرائض للحكومة ومجلسي العموم واللوردات البريطانيين، ما وسّع الشقة ما بين الفئة القائدة والقوى الوطنية الصاعدة.

وفي عام ١٩٢٩ تفجّرت «هبّة البراق» موقعةً قتلى وجرحى بين المواطنين العرب والمستوطنين الصهاينة عندما حاول الأخيرون المساس بما هو مستقر في ساحة البراق (المبكى). ولقد شكّلت «هبّة البراق» نقلة نوعية في الحراك الوطني بتأثير ما بدا من انحياز بريطاني سافر للصهاينة، ووضوح مقدار تطور قدراتهم العسكرية، وما أبداه الشهداء: عطا الزير، وفؤاد حجازي، ومحمد جمجوم، من رباطة جأش وشجاعة ساعة الإعدام، واستقبال أمهاتهم وقريباتهم لجثامينهم بالزغاريد مبدعات تقليداً صار عرفاً فلسطينياً بأن يستقبل الشهداء بالزغاريد ويستقبل أهلهم المهنئين وليس المعزين.

وفي سياق مراجعة الحكومة البريطانية لدواعي الصدام تقرر تعيين لجنة دولية من «عصبة الأمم» للفصل بين حقوق الطرفين في حائط البراق. وبعد أن تقدمت بتقريرها صدر عن مجلس الملك البريطاني في أيار/ مايو ١٩٣١ قرار نصّ على اعتبار جدار الحرم الغربي (حائط المبكى) والرصيف أمامه في مواجهة حارة المغاربة وقفاً إسلامياً، وللمسلمين وحدهم تعود ملكية الحائط والرصيف، وبعدم السماح لليهود بتجاوز العرف المستقر[٨].

وتشكّلت خلال سنوات (١٩٣٠ ـ ١٩٣٥) أحزاب: الاستقلال،

---

(٨) **الحق العربي في حائط المبكى في القدس: تقرير اللجنة الدولية المقدم لعصبة الأمم سنة ١٩٣٠** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨)، ص ٤٨ ـ ٤٩.

والدفاع، والعربي، والشباب، والإصلاح، والكتلة الوطنية، والشيوعي. ولم تختلف الأحزاب الفلسطينية عن بقية الأحزاب العربية المعاصرة لها من حيث غياب الديمقراطية، وشيوع الزعامة الفردية، والعفوية السياسية، وديماغوجية الخطاب السياسي، والافتقار إلى الاستراتيجية العامة في إدارة الصراع. وإن هي عبّرت عن مختلف ألوان الطيف السياسي والفكري الفلسطيني من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار.

وأراد بن غوريون أن يقرأ الصهيونية في العيون العربية فباشر سلسلة لقاءات، بمعرفة المندوب السامي، مع كلٍّ من: موسى العلمي، ورياض الصلح، وعوني عبد الهادي، وجورج أنطونيوس، وكان وسيطه فيها د. مغنيس عميد الجامعة العبرية بالقدس، الذي نقل له في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٥ عرضاً نسبه إلى أشخاص جادّين ولهم مركز قوّة، لم يُسَمِّهِم، باستعداد العرب للسماح بهجرة اليهود حتى ترتفع نسبتهم إلى ٤٤ بالمئة ـ وكانت ٢٨ بالمئة ـ شريطة أن يبقى العرب هم الأغلبية. إلا أن العرض السخي، حسب تعبير د. مغنيس، رفضه بن غوريون قائلاً: «إنني لست على استعداد للتنازل حتى ولو عن جزء واحد بالمئة من أهداف الصهيونية من أجل السلام»[٩].

وفي ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر سجّل الشيخ عز الدين القسام باستشهاده تطويراً لأسلوب الكفاح من التظاهرات إلى الكفاح المسلّح، برغم محدودية الإمكانات، محدثاً بذلك نقلة جديدة في الحراك الوطني من حيث مضمونه الاستراتيجي وأسلوبه بتركيز الهجوم على الإمبريالية البريطانية، وكان استشهاده مقدّمة لثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ التي تفجّرت في أعقاب صدامات في منطقة التماس بين يافا وتل أبيب، أعقبها إعلان الإضراب في يافا يوم ٢٠/ ٤/ ١٩٣٦ وامتداده لبقيّة المدن.

ورغم تصاعد إجراءات القمع البريطانية سجناً واعتقالاً وإعداماً ونسف البيوت وإتلاف محتوياتها، وفرض الغرامات المالية الباهظة، ازدادت الثورة زخماً، وسيطر الثوار على وسط البلاد. ما اضطر الجيش البريطاني إلى جلب نجدات من قواعده في منطقة قناة السويس والأردن ومالطة، في أكبر حركة

---

(٩) تبيت، **بن غوريون والعرب**، ص ٢٠٩.

عسكرية تشهدها بريطانيا منذ الحرب العالمية الأولى[١٠]. ثم لجأت إلى بعض الأنظمة العربية طالبة التدخل؛ ففي ٨/ ١٠/ ١٩٣٦ بعث ملكا السعودية والعراق وإمام اليمن وأمير شرق الأردن برقيات إلى رئيس «اللجنة العربية العليا» طالبين وقف الإضراب والثورة اعتماداً على «حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية ورغبتها المعلنة في تحقيق العدل». وتغلب في اللجنة المعتدلون، فأصدرت في ١١/ ١٠/ ١٩٣٥ بياناً بوقف الإضراب والثورة، ويلاحظ أنه لا الحكومة المصرية ولا الزعامات الوطنية السورية طالبت بذلك.

وشكلت بريطانيا لجنة ملكية برئاسة اللورد بيل لتقصّي الحقائق، وبعد سلسلة لقاءات بعدد من الزعماء العرب والقادة الصهاينة أصدرت في ٧/ ٧/ ١٩٣٧ قراراً بتقسيم فلسطين، رفضه كلٌّ من العرب والصهاينة. ولم تلبث الثورة أن تفجّرت في ٢٦/ ٩/ ١٩٣٧. فقامت سلطة الانتداب بحل «اللجنة العربية العليا» واعتقلت أربعة من أعضائها ونفتهم إلى جزيرة سيشل، كما حلّت «اللجان القومية» وعزلت المفتي الحاج أمين الحسيني عن رئاسة «المجلس الإسلامي الأعلى»، وبدت عازمة على اعتقاله، فوقع في غلطة عمره باللجوء إلى لبنان مخلياً الساحة من الزعامة الوطنية. ومع تواصل الثورة وتزايد رقعتها في صيف ١٩٣٨ شلّت حركة الجيش البريطاني إلى حدٍّ بعيد. غير أن بريطانيا صعّدت إجراءات القمع مع ظهور بوادر الحرب العالمية، وفرضت حصاراً على الحدود لمنع الدعم العربي، وشكّلت عصابات الثورة المضادة التي عملت مع الإنكليز والصهاينة باسم «فصائل السلام» ومارست الاغتيالات السياسية، واستشرت عمليات الثأر.

وحسب السجلات الرسمية بلغ عدد الشهداء خلال سنوات الثورة الثلاث ٥٠٣٢ شهيداً، والجرحى ١٤٧٦٠، والمعتقلين ٥٠٠٠٠، والذين أُعدِموا ١٤٦، ونسف ٥٠٠٠ منزل. وكان للهاغاناه مشاركة متزايدة في قمع الثورة، وقد بلغ عناصرها ٣٥٠٠٠ عام ١٩٣٨. واقترفت العصابات الصهيونية

---

(١٠) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ترجمة أحمد خليفة؛ مراجعة سمير جبور (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٩)، ص ٣٧.

العديد من العمليات الإرهابية، ويقرّر المؤرخ البريطاني جون مارلو: «كان اليهود أوّل من بدأ بالإرهاب المديني»[١١].

ثالثاً: الكتاب الأبيض البريطاني لسنة ١٩٣٩

للالتفاف على المشاعر العربية عشية الحرب العالمية الثانية دعت بريطانيا إلى عقد «مؤتمر مائدة مستديرة» تشارك فيه الحكومات العربية والوكالة اليهودية، مستبعدة المفتي و«اللجنة العربية العليا». وأمام إصرار رئيس وزراء مصر محمد محمود على عدم المشاركة بدون المفتي ارتضت أن يرئس الوفد الفلسطيني، بشرط عدم حضوره بأن يُنيب عنه جمال الحسيني. وحضر المؤتمر وفود مصر والعراق والسعودية واليمن والأردن. وكان واضحاً أن بريطانيا مصممة على إلغاء الدور السياسي للحركة الوطنية الفلسطينية والاستعاضة عن ذلك بالأنظمة العربية. وبرغم فشل المؤتمر صاغت الحكومة البريطانية **الكتاب الأبيض** لسنة ١٩٣٩، متضمناً اقتراح إقامة دولة فلسطينية مستقلة بعد عشر سنوات، تبدأ من نجاح عمل العرب واليهود في مجلس إدارة مشترك، وتقييد الهجرة بـ ٧٥ ألفاً خلال السنوات الخمس الأولى، وبمنع بيع الأراضي في بعض المناطق، وتقييد بيعها في مناطق أخرى. وقد رفضت الاقتراح كل من الوكالة اليهودية وونستون تشرتشل فور صدوره، وكذلك اللجنة العربية العليا. ولم ينصح رئيس وزراء مصر محمد محمود بقبوله. فيما تفرد حزبا الدفاع والكتلة الوطنية بقبوله. وما إن تولّى تشرتشل رئاسة الوزارة البريطانية حتى أعلن رفضه السماح باتخاذ أي خطوة تساهم في بناء مؤسسات يمكن أن تكون أساساً لاستقلال فلسطين.

رابعاً: السؤال التاريخي للمحرقة النازية «الهولوكوست»

يقيناً إن المحرقة النازية «الهولوكوست» جريمة بحق الإنسانية، وليس فقط بحق ضحاياها اليهود وغير اليهود، ولكنها جريمة اقترفها أوروبيون، وكانت نتاج الفكر العنصري الذي صدرت عنه النازية والصهيونية. ولقد عرف النظام النازي منذ بدايته عام ١٩٣٢ بانفتاحه على الصهاينة لاتفاقه مع رفضهم

---

(١١) ديفيد هيرست، **البندقية وغصن الزيتون: جذور الصراع في الشرق الأوسط**، ترجمة عبد الرحمن إياس (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٣)، ص ٢٦١.

اندماج اليهود في ألمانيا. وعقد الطرفان في آب/ أغسطس ١٩٣٣ اتفاقية النقل «هعفرا» بحيث يودع المهاجر اليهودي مبلغاً في المصرف المركزي الألماني ليستورد الصهاينة لقاءه سلعاً ألمانية. وتواصل العمل بذلك حتى عام ١٩٣٩ برغم صدور قرارات نورمبرغ العنصرية المضادة لليهود في أيلول/ سبتمبر ١٩٣٥. وبموجبها هاجر إلى فلسطين ٦٠ ألف شاب وفتاة، واستورد الصهاينة معدات وسلعاً بما قيمته ٣٠ مليون دولار، ما أسهم في تطوير الاقتصاد الصهيوني وتعزيز القدرات البشرية للتجمع الاستيطاني العنصري، وخلال الفترة تواصل انفتاح النظام النازي على «المنظمة الصهيونية الألمانية» وواصلت صحفها الصدور حتى عام ١٩٣٩، كما توالى السكوت على نشاط العملاء الصهاينة في عمليات الهجرة غير المشروعة.

خامساً: دور أمريكا الاستراتيجي في الصراع العربي ـ الصهيوني

سبقت الإشارة إلى أن المستعمرة الصهيونية الأولى في فلسطين أقامها القنصل الأمريكي في القدس عام ١٨٥٢، وأن الرئيس ويلسون أقرّ وعد بلفور قبل إصداره. وأثناء مؤتمر السلم عام ١٩١٩ أوفد الرئيس ويلسون لجنة «كنغ ـ كرين» لتقصّي الحقائق في بلاد الشام، فوضعت تقريراً يوضح بأن غالبية المواطنين العرب يرفضون وعد بلفور، واتفاقية سايكس ـ بيكو، والوطن القومي اليهودي، ويصرّون على الاستقلال، ووحدة البلاد السورية. ولكن الرئيس الأمريكي لم يأخذ بتقرير لجنته وإنما اعتمد توصية لجنة الاستخبارات في الوفد الأمريكي لمؤتمر السلم القائلة بأن المصلحة الأمريكية تقتضي أن يتبنّى الوفد الأمريكي إقامة دولةَ يهودية في فلسطين، معزولة عن جوارها العربي، وأن تكون بريطانيا الدولة المنتدبة عليها تحت إشراف عصبة الأمم[١٢].

ومنذ بداية الانتداب البريطاني شكّلت الجالية اليهودية في الولايات

---

(١٢) هشام أحمد، «جذور إنكار الحق: الموقف الأمريكي من حق تقرير المصير للفلسطينيين ـ من وعد بلفور إلى الحرب العالمية الثانية،» في: ميخائيل سليمان، محرر، **فلسطين والسياسة الأمريكية: من ويلسون إلى كلينتون** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ٧٥ ـ ٨٠.

المتحدة قوة دعم مالي وسياسي وإعلامي متزايد للتجمع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين. كما كان لجماعة الضغط «اللوبي» اليهودية فعاليتها في دوائر صناعة القرار الأمريكي. وما بين ٦ و١١ أيار/ مايو ١٩٤٣عقد في فندق بلتيمور بنيويورك مؤتمر صهيوني استثنائي حضره ٦٠٠ شخصية، أبرزهم: حاييم وايزمان، ودايفيد بن غوريون، وناحوم غولدمان، الذين أقرّوا برنامجاً «قتالياً» للحركة الصهيونية التي نقلت مركز نشاطها من أوروبا إلى أمريكا. تعبيراً عن إدراك قادتها أن مركز ثقل النظام الرأسمالي العالمي، راعي المشروع الصهيوني، انتقل من لندن إلى واشنطن. وبالتالي غدت الإدارة والأجهزة الأمريكية صاحبة الدور الاستراتيجي في إدارة الصراع مع شعب فلسطين وأمته العربية. ولقد تضمن برنامج بلتيمور ثلاثة أهداف رئيسية:

الأول: رفض الكتاب البريطاني الأبيض لعام ١٩٣٩ واعتباره يمثل خرقاً لوعد بلفور.

الثاني: الاعتراف بحق اليهود في فلسطين، وأن يؤدوا دورهم في المجهود الحربي بقوة عسكرية يهودية تحت رايتها الخاصة، وبقيادة الأمم الحليفة.

الثالث: فتح أبواب فلسطين على مصاريعها أمام اليهود، ومنح الوكالة اليهودية حق السيطرة على الهجرة إلى فلسطين، وسلطة تطوير الأراضي غير المأهولة وغير المزروعة. وتأسيس فلسطين كدولة كومنولث يهودية.

وكان الرئيس الأمريكي روزفلت لا يخفي تأييده المطلق للمشروع الصهيوني، إلى درجة اقتراحه عام ١٩٣٨ نقل مواطني فلسطين العرب وتوطينهم خارجها. وبعد وفاته خلفه ترومان الذي بدا أكثر انحيازاً للصهاينة[١٣].

سادساً: تعريب القضية الفلسطينية وتدويلها

تعتبر سنوات ١٩٣٩ ـ ١٩٤٧ أخطر سنوات عهد الانتداب؛ إذ بانتهاء الثورة، وتواصل سياسة القمع البريطانية، خيّم على المجتمع العربي الفلسطيني

---

(١٣) بشارة خضر، **أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ترجمة منصور القاضي؛ مراجعة جورج أبي صالح (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

جو من اليأس والإحباط، وقد توزعت الشخصيات الوطنية ما بين السجون والمعتقلات والمنافي، في حين لم تشكل قوى المعارضة بديلاً وطنياً. ومع أن المرحلة كانت تستدعي قيام أوسع جبهة وطنية لم يستطع قادة الأحزاب الاتفاق على إعادة تشكيل «اللجنة العربية العليا». وهو قصور يتحمّل مسؤوليته قادة الأحزاب جميعها، خاصة الحزب العربي. وأمام هذا الفشل أوفدت جامعة الدول العربية جميل مردم على رأس وفد نجح في تشكيل «اللجنة العربية العليا» من ممثلي الأحزاب، عدا الحزب الشيوعي. وتذهب بيان الحوت إلى أن بريطانيا أرادت من سعيها إلى إقامة الجامعة العربية القضاء على استقلالية الإرادة الفلسطينية بإخضاعها للحكومات العربية من خلال الجامعة، وضمان إلحاق سورية ولبنان بالركب العربي الملتزم بتعليماتها لكي تضمن ألاّ يصدر عنهما صوت يدعم مطالب شعب فلسطين[١٤].

وكانت فلسطين قد شهدت بدءاً من عام ١٩٤٣ سلسلة عمليات إرهابية صهيونية ضد الضباط الإنكليز وخطوط سكك الحديد والجسور ومحطة الرادار الخاصة بالقوة الجوية البريطانية، ضغطاً على بريطانيا وتعبيراً عن انتهاء دورها في رعاية المشروع الصهيوني. ولقد شكل التجمع الاستيطاني الصهيوني الملجأ الآمن للإرهابيين بدون أن تتخذ سلطة الانتداب بحقه شيئاً من إجراءات القمع التي اقترفتها بحق المجتمع العربي الفلسطيني في سنوات الثورة. وكانت الإدارة والمؤسسات الدستورية وأجهزة الإعلام والرأي العام في الولايات المتحدة مؤيدة وداعمة عمليات الإرهاب الصهيونية.

وبحجة عدم استطاعة بريطانيا التوفيق بين العرب والصهاينة دعت إلى تشكيل «لجنة التحقيق الإنكلو ـ أمريكية» التي أجرت لقاءات متعدّدة مع شخصيات فلسطينية والقادة الصهاينة وانتهت في ٢٠/ ٤/ ١٩٤٦ إلى إصدار تقرير، لم يخرج في مضمونه عن الاستراتيجية الاستعمارية التي صدر عنها كلٌّ من وعد بلفور وصك الانتداب. واستجابة لدعوة الملك فاروق عقدت قمة عربية في نهاية أيار/ مايو ١٩٤٦ صدر عنها بيان اعتبر الصهيونية خطراً داهماً

---

(١٤) بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٣).

على الدول العربية والشعوب الإسلامية، ومعتبراً تقرير لجنة التحقيق نقضاً للكتاب الأبيض، وانتهى بالتشديد على الأمل بعدالة «الصديقتين» الولايات المتحدة وبريطانيا.

وبعد أن طرحت بريطانيا عدة مشروعات لم تلق قبول الطرفين أحالت المسألة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث ألقى كميل شمعون، باسم الوفود العربية، كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧ أعلن فيها قبول العرب بإقامة دولة فدرالية ديمقراطية تضم مقاطعات عربية ويهودية؛ إلا أنها لم تلقَ قبول الإدارة الأمريكية، وبتحول الموقف السوفياتي من دعم استقلال فلسطين وإقامة دولة ديمقراطية فيها إلى تأييد قرار التقسيم فاز القرار بأغلبية الثلثين، فيما عارضته الدول العربية والإسلامية والهند ويوغسلافيا وكوبا.

وبموجب القرار ١٨١ بتقسيم فلسطين خص القسم اليهودي ٥٦,٤٧ بالمئة من مساحة فلسطين، حيث يقيم ٤٩٨ ألف يهودي يحوزون ٩,٣٨ بالمئة من أراضيه، و٤٠٧ آلاف عربي يمتلكون ٢٠,٧٤ بالمئة من أراضيه، بينما ٦٦,٠٤ بالمئة منها أملاك دولة. في حين خصص للقسم العربي ٤٢,٨ بالمئة من المساحة الكلية، يقطنها ٧٢٥ ألف عربي يمتلكون ٧٧,٦٩ بالمئة من أراضيه، مقابل ١٠ آلاف مستوطن صهيوني يحوزون ٠,٨٤ بالمئة من أراضيها والدولة ٢٠,٧٤ بالمئة منها. وقد خصّ منطقة القدس الدولية ٠,٦٥ بالمئة من المساحة الكلية، يقطنها ١٠٥ آلاف عربي يمتلكون ٨٤,٧ بالمئة من أراضيه، و١٠٠ ألف مستوطن صهيوني يملكون ٧,٠١ بالمئة من أراضيها، في حين تملك الدولة وجهات أخرى ٨,٢٩ بالمئة.

سابعاً: لماذا كانت الحرب محسومة والنكبة محتومة عام ١٩٤٨

ما إن صدر قرار التقسيم حتى بادر الصهاينة بالعدوان على جوارهم العربي مستغلين افتقار عرب فلسطين لأي قوة مسلحة بفعل القمع البريطاني، في حين كان لديهم جيش يبلغ ٦٠٠٠٠ شاب وفتاة حسني التدريب والتسليح، فضلاً عن تلقّيهم دعم المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي بالسلاح والخبراء العسكريين. وبرغم الخلل الاستراتيجي بالإمكانات والقدرات اندفعت المقاومة الشعبية العربية بحماس، مكّنها من تحقيق إنجازات في معظم المواقع، أبرزها

حصار القدس الغربية والمستعمرات المجاورة لها. وورد في تقرير لرئيس هيئة الأركان الصهيونية يغال ألون في ١/ ١/ ١٩٤٨ القول بعدم استطاعة قواته التأثير في مجرى العمليات[١٥].

وكان المندوب الأمريكي في مجلس الأمن قد طالب في ١٩/ ٣/ ١٩٤٨ بوضع فلسطين تحت الوصاية المؤقتة، ودعوة الأمم المتحدة إلى وقف تنفيذ قرار التقسيم[١٦].

ولمنع إفشال قرار التقسيم سارع الصهاينة بتطبيق الخطة «دالت» بحيث امتلكوا زمام المبادرة في الميدان. فيما أحكمت بريطانيا إغلاق الحدود لمنع تسرب المتطوعين العرب. وكانت اللجنة العسكرية، التابعة للجامعة العربية، قد منعت السلاح عن «الجهاد المقدس». واكتملت المأساة باستشهاد قائده عبد القادر الحسيني في ٨/ ٤/ ١٩٤٨ ما مكّن الصهاينة من فكّ حصار القدس الغربية والسيطرة على أحيائها العربية، والاندفاع في احتلال معظم ما خصص للقسم اليهودي وأجزاء واسعة من القسم العربي، وباستخدام سياسة التطهير العرقي هجّروا قسراً نحو ٤٠٠ ألف مواطن عربي.

وبحلول ١٥/ ٥/ ١٩٤٨ بدأت مرحلة مشاركة القوات النظامية العربية في الحرب. وغير صحيح الادعاء بأن «العصابات الصهيونية هزمت جيوش سبع دول عربية». ذلك لأن القوى المشاركة كانت من خمس دول، محدودة العدد والتدريب، وقد أُسنِدَت قيادتها إلى الجنرال غلوب الذي يقول: «كنا ممنوعين من دخول مناطق مخصصة للدولة اليهودية، وكانت خططنا جميعاً بالتوافق مع أوامر الأمم المتحدة وبموافقة الحكومة البريطانية»[١٧]. فيما يذكر هيثم الأيوبي، الخبير العسكري، أنه حتى عقد الهدنة الأولى في ١١/ ٦/ ١٩٤٨ كانت القوات العربية ٢١٠٠٠ جندي مقابل ٦٧٠٠٠ إسرائيلي، وعندما استؤنفت الحرب في ٧/ ٧/

---

(١٥) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٣٢٥.

(١٦) خضر، **أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ص ٢٤٧.

(١٧) John Bagot Glubb, *The Changing Scenes of Lifes: An Autobiography* (London; New York: Quartet Books, 1983), p. 148.

١٩٤٨ كانت القوات العربية ٤٠٠٠٠ جندي والصهيونية ١٠٦٠٠٠ جندي[١٨].

ولأن القوات الصهيونية واصلت عملية التطهير العرقي، التي وثّقها أكثر من مؤرّخ إسرائيلي جديد، أبرزهم وأكثرهم موضوعية إيلان بابيه[١٩]، جاوز عدد اللاجئين ٨٠٠٠٠٠. وتقدّر قيمة العقارات والأموال المنقولة التي خلفوها، بموجب الأسعار التي كانت سائدة ٥٧,٨ مليار دولار، وعائدها السنوي ٢,٣ مليار[٢٠]. وبتوقيع اتفاقيات الهدنة الدائمة تكون الحرب قد حسمت والنكبة قد تأكّدت. إلا أن الانتصار الصهيوني والنكبة العربية إنما كانا انتصار الامبريالية وأداتها الصهيونية على واقع التجزئة والتخلف والتبعية العربي.

ثامناً: تداعيات نكبة ١٩٤٨ فلسطينياً وعربياً

تزامنت النكبة مع تصاعد الحراك الوطني في أقطار المشرق العربي الرئيسية، وكان طبيعياً أن تشغل القضية الفلسطينية الساسة والمفكرين والمثقفين العرب أكثر من أي قضية عربية أخرى. وكثُر طارحو سؤال ما العمل؟ وصحيح أن المجتمع الفلسطيني خسر معظم أرضه ووحدة نسيجه المجتمعي، لكنه لم يستسلم، إذ اتسع إطار المؤمنين بالتحرير والعودة والتصدي لمشروعات توطين اللاجئين التي والت طرحها الإدارة الأمريكية. كما فشلت محاولات الصلح أمام الإصرار الشعبي على رفض الصلح بدون انسحاب إسرائيل إلى حدود التقسيم وعودة اللاجئين. وفي السعي إلى الإجابة عن سؤال ما العمل؟ انخرط آلاف الشباب والصبايا في الأحزاب والحركات العربية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار.

ولقد استطاع البقاء قرابة ١٦٠٠٠٠ مواطن فلسطيني أعطوا الجنسية الإسرائيلية بدون أن يتمتعوا بحقوق المواطنة، ولا اعتبروا أقلية قومية،

---

(١٨) هيثم الكيلاني، **الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية ـ الإسرائيلية، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٨** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص ٩٦.

(١٩) إيلان بابيه، **التطهير العرقي في فلسطين** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٧).

(٢٠) عاطف قبرصي، **اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ٣١٧ ـ ٣١٨.

وأُخضِعوا لحكم عسكري صارم. ومورست بحقهم إجراءات عنصرية استهدفت اقتلاع تاريخهم، ومصادرة أملاكهم، وتقييد حريتهم في التنقل، وعومل نحو ٤٠ بالمئة منهم باعتبارهم «غائبين حاضرين» بمنعهم من العودة إلى مُدُنهم وقُراهم التي لم يكونوا متواجدين فيها عند احتلالها. ولم يعرف التاريخ قانوناً نظيراً لما أُخضِعوا له[٢١].

وبرغم توقيع اتفاقيات الهدنة الدائمة، وبروتوكول لوزان سنة ١٩٥١، لم تتوقف الاعتداءات الإسرائيلية على الحدود العربية بدعوى مكافحة عمليات التسلل. ما دفع الدول العربية إلى عقد «معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي» في ١٣/ ٤/ ١٩٥٠ فسارعت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بإصدار «البيان الثلاثي» في ٢٥/ ٥/ ١٩٥٠ فارضة قيوداً على التسلّح، ومؤكّدةً ضمانها للحدود وخطوط الهدنة. ولقد فسّرت غاية الولايات المتحدة من البيان الثلاثي منع تحوّل معاهدة الدفاع المشترك إلى حلف عربي يمكّن الدول العربية من التحرّر من السيطرة الغربية.

الإنجازات الصهيونية عقب النصر العسكري عام ١٩٤٨

في ليلة ١٥/ ٥/ ١٩٤٨ أصدر مجلس الدولة المؤقت الإسرائيلي «إعلان الاستقلال» معلناً باسم «الشعب اليهودي» قيام «الدولة اليهودية» في «أرض إسرائيل»؛ واعتبر المجلس جهازاً تنفيذياً يدعى «حكومة إسرائيل». وفي ذات الليلة أذاعت إدارة الرئيس ترومان اعترافها بإسرائيل كدولة «يهودية» مع أنها لم تكن كذلك، لا من حيث السكان إذ كان العرب يقاربون ١٢ بالمئة منهم، ولا من حيث ملكية الأرض إذ كان العرب يملكون غالبيتها.

اعتمدت الصفة العنصرية في مجموعة القوانين الأساسية التي توالى صدورها، إذ صيغت بألفاظ يهودية صرفة، كما بالنسبة إلى قوانين: العودة، والمنظمة الصهيونية العالمية، والوكالة اليهودية، والتربية والتعليم، والعلم، وشعار الدولة، والنشيد، والطوابع. وليس في أيٍّ منها ما يستدل منه على

---

(٢١) هليل كوهين، **الغائبون الحاضرون: اللاجئون الفلسطينيون في إسرائيل منذ سنة ١٩٤٨**، ترجمة نسرين مغربي (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٢)، ص ٨٣.

الاعتراف بالأقلية العربية. كما أُرغِمَ موظفو الدولة على عبرنة أسمائهم، وسمّيت كلّ مستوطنة جديدة باسم عبري قديم.

وفي ١١/ ٥/ ١٩٤٩ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٢٧٣ بقبول إسرائيل عضواً فيها، بشرط تطبيق القرارات الدولية والالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وذلك بموافقة ٣٧ عضواً ومعارضة ١٢ وامتناع ٩ عن التصويت. والملاحظ أن الجمعية العامة بقرارها خالفت ما حددته محكمة العدل الدولية كشروط يجب توفرها في الدولة طالبة العضوية بأن تكون مستقلة، ومحبة للسلام، وقابلة بالتزامات ميثاق المنظمة الدولية، وراغبة في تنفيذها؛ إذ كانت إسرائيل حينها تحتل ٥٠ بالمئة مما خصصته الأمم المتحدة للقسم العربي، وممتنعة عن تنفيذ القرار ١٩٤ لعام ١٩٤٨ بعودة اللاجئين والتعويض عليهم.

وصدر قانون العودة عام ١٩٥٠ بإعطاء كل يهودي حق الهجرة، ولتوفر الأرض والبيوت اللازمة لاستيعاب وإسكان المهاجرين الذين تدفقوا بمئات الآلاف اعتمد الاستيلاء على أراضي وبيوت المواطنين العرب الذين هُجِّروا قسراً. كما جرى دمج المنظمات الصهيونية في «جيش الدفاع»، وكُلِّفَ يغال يادين برئاسة الأركان وعُهِدَ إليه بصياغة عقيدة الجيش العسكرية. فتم التركيز على روح المبادرة والتفكير الفردي، بدون الاعتماد على تعليمات المستويات العليا، وتغذية روح القدوة التي تفرض على القائد ضرب المثل بنفسه والتقدم أمام رجاله. وفي عام ١٩٤٩ أُرسِلَ عدد من المبعوثين لدراسة العلوم الذرية في الخارج، وأُنشِئَت دائرة للبحث في النظائر المشعة في معهد وايزمان. وفي ١٣/ ٦/ ١٩٤٩ أُنشِئَت «لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية» ضمن وزارة الدفاع، برئاسة د. أرنست برغمان، الذي اكتشف اليورانيوم في فوسفات صحراء النقب.

حافظ الاقتصاد الإسرائيلي على الطابع الاستيطاني الاستعماري الذي نشأ عليه في عهد الانتداب، بوصفه تابعاً للرأسمالية العالمية. وإلى جانب الاستيلاء على الممتلكات العربية، والاستفادة من المستويات العلمية والخبرة الفنية لمئات آلاف المهاجرين الجدد، لم يتوقف السعي الصهيوني إلى الحصول على التمويل الخارجي؛ ففي ١٠/ ٩/ ١٩٥٢ عقدت اتفاقية التعويضات الألمانية مع حكومة ألمانيا الاتحادية، وكان للمفوض السامي الأمريكي في بون دور فاعل في إبرامها. واتفق بموجبها بداية أن تحصل إسرائيل خلال ٨ ـ ١٠ سنوات على

بضائع ألمانية بثلاثة مليارات مارك ألماني، وتزايد المبلغ حتى قارب ٦٠ ملياراً عام ١٩٦٨، وهو ما كان له أثر شديد الأهمية في بناء صناعة إسرائيل.

تاسعاً: صعود دور مصر في الصراع العربي ـ الصهيوني وتغييبه

عندما شارك عبد الناصر في مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥ نجح في منع مشاركة إسرائيل في المؤتمر، الأمر الذي كان يتبنّاه أونو، رئيس وزراء بورما، ويؤيده نهرو، عازلاً إياها بذلك عن حركة عدم الانحياز. ثم إنه طرح قضية شعب فلسطين بوصفها قضية شعب طرد من وطنه ليحلّ محلّه شعب آخر، بموافقة ومساعدة الأمم المتحدة. وبهذا نقل القضية على الصعيد الدولي كواحدة من قضايا التحرّر الوطني، متجاوزاً بذلك عدّها مجرّد قضية لاجئين كما كان التعاطي معها في المحافل الدولية. وبعقد صفقة الأسلحة التشيكية في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٥ تكون القاهرة قد كسرت احتكار الغرب للسلاح، ودلّلت موسكو على تحول كيفي في موقفها من الصراع العربي ـ الصهيوني، ما يدل على أن موقف القوى الدولية من القضايا العربية، خاصةً الصراع العربي ـ الصهيوني، شديد الحساسية لقوة مصر وضعفها لكونها مركز الثقل العربي.

وقد رأى بن غوريون في ذلك إنذاراً بخطر مقبل ما حفزه على المشاركة في العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ لإجهاض فعالية مصر المتنامية. إلا أن العدوان فشل أمام صمود بورسعيد، وكفاءة عبد الناصر في إدارة الأزمة، والتفاف الجماهير العربية من حول مصر، فضلاً عن إنذار بولغانين للغزاة في ١٥/ ١١/ ١٩٥٦. وبانسحاب إسرائيل من سيناء استجابة لضغوط أيزنهاور، وهو ما يدلّ على أن المصلحة الأمريكية، وليست مداخلات «اللوبي» اليهودي، هي المحدّد الأول لموقف واشنطن من الصراع العربي ـ الصهيوني.

ومضى دور مصر العربي والإقليمي في صعود طردي، في وقت أخذت إسرائيل تواجه تفاقم حدة مشكلاتها الوجودية، إذ في عام ١٩٦٥ تراجعت أرقام الهجرة الوافدة إلى أدنى مستوى لها منذ عام ١٩٤٨، فيما زادت الهجرة المعاكسة، خاصة هجرة العلماء وأبرز المثقفين. وكعادة إسرائيل بالتوجه للعدوان

كلما اشتدّت أزماتها، أخذ رئيس الأركان إسحق رابين يدعو إلى القيام بغارات رداً على نشاط فدائيي «فتح» من منطقة الحدود السورية، ووجه إليها غارات في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٦، ثم جرى إسقاط ستّ طائرات ميغ بعد مطاردتها حتى أجواء دمشق. وفي ١٢ أيار/ مايو ١٩٦٧ هدّد بغزو سورية، وتوالى تسريب معلومات ورسائل لاسلكية زائفة عن غزوها الوشيك، بهدف جرّ مصر إلى معركة في الوقت الأكثر ملاءمة لإسرائيل[٢٢]. وانطلت الحيلة على السوفيات الذين حذروا سورية ومصر، التي كانت قد عقدت اتفاقية دفاع مشترك مع سورية. وبعد اجتماع مطول بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر تقرّر إعلان التعبئة العامة في ١٤/ ٥/ ١٩٦٧، كما تقرّر الطلب من قائد قوات الطوارئ في سيناء سحبها من منطقة الحدود وإبقائها في قطاع غزة وشرم الشيخ، الأمر الذي اعترض عليه أمين عام الأمم المتحدة يوثانت رافضاً السحب الجزئي. ما اضطر مصر إلى طلب سحبها كلياً في ٢٣/ ٥/ ١٩٦٧ وبالتالي إغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية[٢٣].

وفي صباح ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ شنّت ٤٠٠ طائرة إسرائيلية ١٧ غارة على مطارات مصر وسورية والأردن والعراق، ساحقة سلاح الجو المصري ومعظم طائراته على الأرض. فيما تقدّمت القوات البريّة الإسرائيلية في سيناء والجولان واحتلت الضفة الغربية وقطاع غزة، فتقدم عبد الناصر باستقالته بوصفه المسؤول الأول عن الكارثة. إلا أن انتفاضة جماهير مصر والأمة العربية رافضة تنحيه ومعلنة الإصرار على مواصلة القتال بقيادته أعادته، وقد اشتد عزمه في تطهير الجيش، وإعادة بنائه وتسليحه بالدعم الذي تلقته مصر من الكتلة الشرقية. وبمعركة رأس العش، التي حالت دون احتلال بورفؤاد، باشرت مصر حرب الاستنزاف. وقد ألقى استقبال جماهير السودان لعبد الناصر غداة القمة العربية في الخرطوم بثقله على المؤتمر بحيث أقرّ بإجماع الملوك والرؤساء لاءات الخرطوم الثلاث: لا مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، ولا

---

(٢٢) أنتوني ناتنج، **ناصر**، ترجمة شاكر إبراهيم سعيد (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٥)، ص ٤٦٦ ـ ٤٦٧.

(٢٣) أمين هويدي، **حروب عبد الناصر** (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧٩)، ص ١٥٥.

اعتراف بها، ولا صلح معها. وحين أدركت عبد الناصر الوفاة في ٢٨/ ٩/ ١٩٧٠ كانت مصر قد أنجزت خطة العبور «غرانيت ١»، وأقامت حائط الصواريخ على ضفة القناة الشرقية، وأعدّت الجيش لمعركة العبور المقررة في ربيع ١٩٧١. مع احتفاظها بدورها العربي، وبتقدّمها النسبي اقتصادياً واجتماعياً، وبمكانتها المعتبرة إقليمياً ودولياً.

وتولى السادات الرئاسة دستورياً، بوصفه النائب المؤتمن على استكمال معركة إزالة آثار العدوان. ولكن تبين أنه لم يكن ملتزماً بالنهج الذي انتهى إليه عبد الناصر من حسبان الولايات المتحدة شريك إسرائيل الاستراتيجي في عدوانها وتمنعها من الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٤٢. وإنما كان يرى أن ٩٩ بالمئة من أوراق اللعبة بيد أمريكا. ومع أن الجيش المصري فاجأ العالم، وليس العدو فقط، بعبوره التاريخي للقناة، وتدميره خط بارليف واندفاعه في عمق سيناء، إلا أن قيادته بتوجيه السادات لم تطور الإنجاز المتحقّق بتنفيذ الخطة «غرانيت ٢» واحتلال معابر سيناء. والتنسيق مع الجيش السوري، وإنما أجهضت فرصة تطوير الهجوم العربي على الجبهتين. ويُتهم السادات وأركان نظامه بأنهم رموا جانباً بأكبر جيش استطاعت مصر أن تحشده، وبأكبر خط تموين جوي سبق للسوفيات أن قدّموه، وبأكبر جهد تعاوني أنجزه العرب خلال جيل كامل[٢٤].

وحين تعقد المقارنة بين ما كان عليه الواقع المصري والعربي عشية إعلان عبد الناصر استقالته ليلة ٩ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وبينهما عندما أمر السادات بوقف الهجوم في سيناء في اليوم العاشر من حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، يتّضح الفارق في الأداء السياسي الذي حال دون الهزيمة، برغم النكسة العسكرية المريعة، وبين الأداء البائس الذي أجهض النصر العسكري إبان ذروة تقدّمه. ويمكن القول إن توقيع اتفاقية فك الارتباط الأولى بداية رحلة الردّة التي قادت السادات إلى مبادرة زيارة القدس المحتلة عام ١٩٧٧ وتوقيع اتفاقية كامب دايفيد التي أخرجت مصر من الصراع العربي ـ الصهيوني وغيّبت دورها القومي العربي.

---

(٢٤) سعد الدين الشاذلي، **اقتحام السويس**، ص ٢٧١.

عاشراً: تحوّلات منظمة التحرير الفلسطينية والعمل الفدائي

أثناء انعقاد مؤتمر القمة في ١٧/ ١/ ١٩٦٤ بالقاهرة، للبحث في مواجهة تحويل إسرائيل لمجرى نهر الأردن، أُسنِدَت إلى أحمد الشقيري، ممثل فلسطين لدى الجامعة العربية، مهمة إجراء الاتصالات لدراسة تنظيم الشعب الفلسطيني للقيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره. فلم يقف عند حدود الدراسة وإنما قام ونخبة معروفة بالوطنية والكفاءة بصياغة «الميثاق الوطني الفلسطيني» وتشكيل مجلس وطني عقد بالقدس في أيار/ مايو ١٩٦٤ تدارس الميثاق وأقره، وانتخب «لجنة تنفيذية» برئاسة الشقيري لـ «منظمة التحرير الفلسطينية». الأمر الذي لقي دعم عبد الناصر في مؤتمر القمة الثاني بالإسكندرية في أيلول/ سبتمبر فأقر قيام المنظمة واعتمد لها دعماً مالياً عربياً، وأجاز للجنة التنفيذية جمع التبرعات.

انعكست على الميثاق أجواء المدّ القومي العربي الذي كان لما يزل قائماً، بحيث جاء يعكس الثوابت القومية في صراع شعب فلسطين وأمّته العربية مع الإمبريالية وأداتها الصهيونية، بأن أكّد أن فلسطين وطن عربي، وأن شعبها هو صاحب الحقّ الشرعي فيها، وله الحق في تحرير وطنه وتقرير مصيره بعد التحرير بإرادته واختياره. وملتزماً برفض وعد بلفور وقرار التقسيم وما ترتّب عليهما، كما الادّعاء بصِلَة اليهود التاريخية والروحية بفلسطين، ومديناً الصهيونية كحركة عنصرية، وموضحاً إيمان الشعب العربي الفلسطيني بمبادئ العدل والحرية والكرامة الإنسانية وحق الشعوب كافة في تقرير المصير (المواد ١ و٣ و٤ و١٧ و١٨ و١٩ و٢١).

ويعد تأسيس «منظمة التحرير الفلسطينية» والصيغة التي جاء بها «الميثاق الوطني الفلسطيني»، انجازاً وطنياً وقومياً، مناقضاً للاستراتيجية الاستعمارية والصهيونية في إدارة الصراع مع شعب فلسطين والأمة العربية. وعليه واجهت المنظمة وميثاقها رفض الإمبرالية وأداتها الصهيونية وسائر القوى الدولية والإقليمية والمحلية المعادية لحقّ الشعب العربي الفلسطيني في تحرير كامل ترابه الوطني وتقرير مصيره. وهذا ما يعكسه إصرار حكومة رابين وإدارة كلينتون على تعديل ميثاق المنظمة بما لا يتعارض مع الأساطير المؤسسة لدولة إسرائيل، كشرط مسبق للقبول بفريق أوسلو الفلسطيني «مفاوضاً» باسم المنظمة. ولما كان الفريق المسيطر على قيادة المنظمة قد بات أسير رغد عيشه وامتيازاته لم يتردد في

مسخ الميثاق بحيث غدت المنظمة بقيادة الفريق الملتزم بالمفاوضات خياراً استراتيجياً أداة تمرير مسلسل التنازلات الذي بدأ قبل أوسلو ولّما ينته بعد. وبالتالي فقدت قيادة المنظمة دورها كحاضنة فصائل الحراك الوطني الفلسطيني لتغدو موضوع نزاعها المجهض فعالية شعب سخي العطاء، بخيل في محاسبة زعمائه.

وكانت الساحة الفلسطينية عشية تأسيس المنظمة مسرح تنافس قرابة أربعين تنظيماً شبابياً داعياً إلى الكفاح المسلح طريقاً إلى التحرير والعودة. بحيث بدا وكأنه أريد بالمنظمة لمّ شتات ذلك التشرذم وضبط مساره. ولا شكّ أن العمل الفدائي حقّق انجازاً تاريخياً بأن قدّم البرهان العملي على عدم الاستسلام والاستعداد للتضحية.

ولقد بدا أن العمل الفدائي مرحَّبٌ به ومطلوب من قِبَل أنظمة دول الطوق غداة نكسة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، حين كانت لما تزل فاقدة قدراتها العسكرية، قاصدة بذلك إشغال العدو والتأثير في اندفاعه في تهويد القدس واستيطان الضفة الغربية. وعلى ذلك جرى تساهل الأنظمة تجاه تجاوزات الفدائيين بحيث مضوا في مراكمة تجاوزاتهم وأخطائهم، وبدا وكأن البعض أراد توريطهم ليسهل عليه ضربهم فيما بعد.

واجهت فصائل المقاومة، خاصة «فتح»، الامتحان الصعب بعد معركة الكرامة ربيع ١٩٦٨، التي أدى فيها الجيش الأردني دوراً حاسماً في إفشال محاولة الغزو الصهيوني لمركز المقاومة في الكرامة. إلا أن المعركة صوّرت إعلامياً وكأنها انتصار «فتح» التاريخي فتدفق عليها عشرات آلاف الشبان والصبايا العرب، واحتضنتها جماهير الأمة موفّرة لها الدعم المالي والسياسي والإعلامي والمعنوي. ولم تكن مهيّأة لاستيعاب ذلك الدفق المتزايد، ولا كانت قادرة على تنظيمه «لأنها كانت تنظيماً قطرياً» كما يقرر، بحق، ناجي علوش[٢٥]. فضلاً عن الغرور الذي أصاب قيادتها بحيث وقعت في جملة أخطاء دفع شعبها ثمنها غالياً، في مقدمتها أربع خطايا تاريخية:

الأولى: القعود عن تطوير علاقة أخوّة نضالية مع ضباط وجنود الجيش

---

(٢٥) ناجي علوش، **الثورة الفلسطينية: أبعادها وقضاياها** (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧٠)، ص ٤١.

العربي الأردني وغالبيتهم من مسكوني الفكر والوجدان بالقضية الفلسطينية، ولهم شهداء رووا ثرى فلسطين بدمائهم الزكية. فضلاً عن أنها لم تحل دون إساءة عناصرها للضباط والجنود، وهو ما أدى إلى استعدائهم، وانعكس ذلك سلباً على موقف الجمهور الأردني تجاه الفدائيين.

الثانية: عدم التنبه إلى خطورة الانتشار الكثيف في عمان وبقية المدن من دون تحصين كوادر الثورة بثقافة التعامل الإيجابي مع الشعب والحرص على اكتساب محبته ليشكل حاضنة حريصة على الفدائيين، في وقت لم تكن القيادة تجهل مدى حساسية النظام تجاه القوة الطارئة التي أخذت تشكّل ما يمكن اعتباره دولة داخل الدولة.

الثالثة: عدم التنبّه إلى مخاطر الإغراق المالي الذي انهال عليها. والثابت أن المال السهل لم يقع بين يدي من أحسنوا استخدامه، بل إن جزءاً غير يسير منه استخدم في شراء الذمم وإفساد النفوس. عدا عن تأثيره، الشديد السلبية، في مسيرة القيادات التي باتت شديدة التأثر بسياسات مصادر التمويل.

الرابعة: عدم مراجعة ما جرى في الأردن ومحاسبة المسؤولين، بحيث تكررت الأخطاء في لبنان فيما بعد.

فضلاً عن قصور النفس في النضال بحيث تخلّت قيادة «فتح» في وقت مبكر عن الالتزام بنهج المقاومة باعتمادها المفاوضات خياراً استراتيجياً، وهو ما انتهى بها إلى الخروج من بيروت عام ١٩٨٢ بالاتفاق الذي أُبرِمَ مع المندوب الأمريكي فيليب حبيب، ثم توقيع اتفاق أوسلو والانخراط في مسلسل التنازلات. إلا أن الشعب العربي الفلسطيني غني بتراث المقاومة، وتاريخه حافل بمن ضخوا في عروق المقاومة دماء جديدة كلما سقط بعضهم على الطريق، بحيث لما تزل راية المقاومة خفّاقة. وفشل العدوان على قطاع غزة أواخر عام ٢٠٠٨ برهانٌ حيٌّ.

حادي عشر: احتمالات مستقبل الصراع التاريخي العربي ـ الصهيوني

يقينا إن إسرائيل حققت نصراً مؤزراً في عدوان عام ١٩٦٧، وإن لها من رعاتها على جانبي الأطلسي دعماً غير منقطع، وإنها في ميزان القدرات

والأدوار لا ينافسها أي نظام عربي. إلا أن الزمن لم يسر في صالحها منذ ذلك الانتصار التاريخي، إذ إنها منذ خسرت حرب الاستنزاف (١٩٦٧ ـ ١٩٧٠) لم تحقق أي انتصار عسكري في كلّ اعتداءاتها التالية. وصحيح أنها أخرجت القطاع الأعظم من قوات المقاومة الفلسطينية من لبنان منذ عام ١٩٨٢ وفرضت على حكومته اتفاق ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٣، ولكن المقاومة المدعومة من سورية سرعان ما أسقطته واضطرت القوات الصهيونية إلى الخروج من لبنان، وهو ما دلّ على أن المقاومة الشعبية غدت صاحبة المبادرة في الصراع مع العدو الصهيوني.

وبتفجّر انتفاضة أطفال الحجارة عام ١٩٨٧ في الضفة والقطاع المحتلين تحقق تحول كيفي في الصراع، إذ غدت الأرض المحتلة مسرح الصراع الأول، وصار الجمهور الصهيوني الأكثر شعوراً بعدم الأمان، بدليل اللجوء فيما بعد إلى بناء جدار الفصل العنصري داخل الضفة الغربية المحتلة. ما يدل على أن أطفال فلسطين أسقطوا أسطورة «أرضك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل».

وبتحرير المقاومة اللبنانية بقيادة حزب الله معظم جنوب لبنان في ٢٥/ ٥/ ٢٠٠٠ تكون قد أسقطت أسطورة «ذراع إسرائيل الطويلة» ووضعت نهاية إمكان الغزو الصهيوني لأي أرض عربية خارج حدود فلسطين المحتلة. وبالفشل في عدوان تموز/ يوليو ٢٠٠٦ تكون المقاومة اللبنانية قد استكملت إسقاط باقي أساطير التفوق الإسرائيلي، وبالذات أسطورة «الجيش الذي لا يقهر». وهذا ما تأكّد بفشل العدوان على غزة أواخر عام ٢٠٠٨ ثم عدوان عام ٢٠١٢. ولم يعد خافياً أن المقاومة في جنوب لبنان وقطاع غزة فرضت على إسرائيل ردعاً متبادلاً.

واليوم وقد أفشلت إسرائيل حل الدولتين بالاستيطان المكثف في الضفة الغربية وبالامتناع عن قبول مبادرة القمة العربية، لم يبقَ أمامها سوى أحد احتمالين: إما القبول بالدولة الواحدة المرشحة لأن تغدو ذات أغلبية عربية، أو توقّع نهاية مشابهة لنهاية الإمارات الصليبية. ولقد توالت في الشهور الأخيرة مقالات الكتّاب الإسرائيليين الذين يتحدثون عن قرب نهاية الحلم الصهيوني.

ويعلمنا التاريخ أن أشد مراحل نضالات حركات التحرر الوطني إنما هي المرحلة الأخيرة، وشعب فلسطين على موعد مع تزايد حِدّة العنصرية الصهيونية قبل أن تطوى صفحتها الكريهة.